

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية أمس على تقرير لجنة مشروع الجواب على الخطاب الأميري بشأن الصيغة النهائية للمشروع عن دور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الـ 14 وقرره إلى صاحب السمو الأمير. كما أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم موافقة المجلس خلال الجلسة السرية أمس على طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن النائب عبد الحميد دشتي في القضية (رقم 2014/10 جنابات أمن الدولة) ورفعها عن النائب نبيل الفضل في عدد من القضايا. كما وافق المجلس بند الرسائل الواردة في جلسته العادية على تقرير الأمانة العامة للمجلس عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من 28 أكتوبر حتى ديسمبر 2014. ووافق المجلس على رسالة النائب نبيل الفضل المتعلقة بطلب عرض سؤاله الموجه إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل على المجلس للبت فيه طبقاً للمادة 122 من اللائحة الداخلية للمجلس حيث قرر مكتب المجلس في 3 أبريل 2014 رد السؤال إلى النائب الفضل لوجود بندين مخالفين في سؤاله المقدم. وقال رئيس المجلس أنه أصدر توجيهاته إلى الأمين العام للمجلس للتحقيق في أسباب تأخر الأمانة بعرض أسباب رد السؤال إلى النائب الفضل موضحاً أن هذا الأمر من المفترض أن تتم مناقشته في دور الانعقاد الماضي لو اتخذ إجراءاته السليمة دون تأخر.

ووافق المجلس على رسالة رئيس لجنة حماية الأموال العامة والتي يطلب فيها إحالة تقرير ديوان المحاسبة عن مدى التزام الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بتخصيص حظائر الأغنام والماشية إلى لجنة التحقيق بشأن التجاوزات التي شابت عملية توزيع حيازات زراعية بمنطقة الوفرة. وإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: سامح عبد الحفيظ - سلطان العبدان - بدر السويل - خالد الجليل

المجلس يرفع تقرير لجنة الجواب على الخطاب الأميري إلى صاحب السمو الأمير

● عبدالله التميمي: أتنازل للاح خليل الصالح. ● خليل الصالح: بالنسبة للرسالة الثالثة أستغرب بأن هناك أصواتاً تطالب بعدم تثبيت الأخت نبيلة الخليل في موقعها، وكلي يقين بأن وزير النفط لن يقبل بذلك، ولدينا مشكلة في توزيع الحيازات الزراعية التي أصبحت للتجارة وليست للزراعة والثروة السمكية هناك تجاوزات حقيقية في هذا الملف، وعلى الوزير التحقق والمضي في هذا الأمر فوراً.

أما فيما يخص قضية المواشي فهناك شركة واحدة في الكويت، فلا بد من إنشاء شركة أخرى للمواشي حتى لا يكون هناك احتكار، ووزارة المالية مسؤولة عن التسريع في هذا التشريع لأنه يخص الوطن، أما اللجان فأوقاتنا متزامنة، لكن حضور اللجان مهم وإذا كانت هناك تقاطعات فلن يكون هناك نصيب.

● نبيل الفضل: فيما يخص موضوع السؤال فالمادة 122 واضحة وصريحة باستبعاد السؤال إذا تضمن عبارات غير لائقة أو مساساً بالأشخاص، فقدمت أسئلة منذ مارس الماضي ولم يجب علي ويتضح لي أنه لم تسلم السؤال، والسؤال لم يخرج من المجلس ولم يخبرني أحد، ونتج عن ذلك أن الأين لنائب سابق ابتعث عن طريق الوساطة قبل المستحقين، وأخذ ما لم يأخذ مستحق، فأظهر الحكومة كأنها الداعمة للمعارضة، وخسرت الدولة مبالغ كشفت عن قيمتها وهي 23 ألفاً، فمن نحاسب على هدر المال العام؟ فهناك بقايا من فلول المعارضة موظفين في المجلس، فأرجو من الأمين العام إجراء تحقيق في هذا الشأن.

قدمت اقتراحين بقانونين ووافقت عليهما التشريعية ووصلتا إلى اللجنة التعليمية ولم تجتمعت ولم تبت فيها اللجنة، فأرجو من الرئاسة اتخاذ إجراء.

● د.عودة الرويعي (رئيس اللجنة التعليمية): اجتمعنا في اللجنة ولكن لدينا أجنحة وأولويات وبنود نسبر عليها.

● نبيل الفضل: المادة 55 تنص على أن تقدم اللجنة تقريراً إلى الرئيس في كل موضوع يحال إليها خلال 3 أسابيع.

● د.عودة الرويعي: اللجنة مازالت تنظر في هذه الموضوعات المحالة من المجلس.

● د.يوسف الزلزلة: ما قدمته الأمانة عن تقارير اللجان فيؤسفني أن هناك لجاناً لم تجتمعت إلا مرة واحدة وليس لها دور، فالقصد ليس كثرة اللجان وإنما أن يكون هناك نقاش جاد لإعطاء التقارير المهمة للمجلس. ونرى الآن لجاناً لم تجتمعت إلا لتحديد من هو الرئيس ومن هو المقرر.

كثير من اللجان حتى الرئيسية نجد أن هناك قلة في اجتماعاتها بالرغم من أهمية المواضيع المدرجة وتظل هي مطبخ عمل مجلس الأمة والمجلس متسارع في النظر في كثير من القضايا، لكن يبقى أهمية الالتزام بحضور اللجان. بالنسبة لتأخير السؤال، فقد يكون هذا الوقت مناسباً



(هاني الشمري)

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونائبه مبارك الخريجي وامين السرم، عادل الخرافي على المنصة وتبدو الأمانة العامة

تحت إشرافهم، وبالتالي يفترض أن يكون هناك تعليمات واضحة من الوزراء ألا يكون هناك مسؤولون في لجان التحقيق حتى لا تضطر واختراق القانون. فلماذا لا يسمح بان تكون هناك تجاوزات في الحيازات الزراعية؟! فلماذا لا يأتي الوزير إلى اللجنة ويضع المسؤول الوزير في موقف محرج، وذلك الأمر يتحمله الوزراء، وهذا إخلال بالعدالة في مؤسسات الدولة من خلال ابتعاث أشخاص لم يستحقوا الابتعاث.

المقبلة يكون هناك نقاش حول كل تقارير اللجان في التحقيق في جلسة الخميس المقبل. ● صالح عاشور: نشكر دور الأمانة العامة وإنجازاتها في عمل اللجان ورسالة الأمانة تبين بوضوح إلغاء بعض اللجان المؤقتة لأنه مازالت بعض اللجان مقصرة في الاجتماعات أو تقديم التقارير إلى المجلس، فمن لم يستطع الأداء عدم مزاحمة زملائه في بعض اللجان وليتركها، المادة 122 من اللائحة واضحة بالنسبة للسؤال بأنه لا

د.عبدالله الطريجي: في الجلسة السابقة تكلمنا عن بعض التقارير ونتائج لجان التحقيق، فهناك تقارير موجودة من شهر 6 وحضرتك قلت سنكلف مكتب المجلس بالانتهاء من هذه التقارير، فأرجو تحديد جلسة لرفعها من جدول الأعمال. ● مرزوق الغانم: كلامك صحيح فليعرض الأمر على لجنة الأولويات. ● يوسف الزلزلة: المجلس كلف الأولويات بالنظر في أولوية تقارير لجان التحقيق فاتخذنا قراراً بأن الجلسة

التي يصادق عليها أعضاء المجلس يرفعها إلى صاحب السمو الأمير. ● صالح عاشور: نشكر دور الأمانة العامة وإنجازاتها في عمل اللجان ورسالة الأمانة تبين بوضوح إلغاء بعض اللجان المؤقتة لأنه مازالت بعض اللجان مقصرة في الاجتماعات أو تقديم التقارير إلى المجلس، فمن لم يستطع الأداء عدم مزاحمة زملائه في بعض اللجان وليتركها، المادة 122 من اللائحة واضحة بالنسبة للسؤال بأنه لا

التي يصادق عليها أعضاء المجلس يرفعها إلى صاحب السمو الأمير. ● صالح عاشور: نشكر دور الأمانة العامة وإنجازاتها في عمل اللجان ورسالة الأمانة تبين بوضوح إلغاء بعض اللجان المؤقتة لأنه مازالت بعض اللجان مقصرة في الاجتماعات أو تقديم التقارير إلى المجلس، فمن لم يستطع الأداء عدم مزاحمة زملائه في بعض اللجان وليتركها، المادة 122 من اللائحة واضحة بالنسبة للسؤال بأنه لا

المجلس يرفع الحصانة عن دشتي في قضية الإساءة للبحرين رفع الحصانة النيابية عن الفضل في 3 طلبات

تزكية النائب فيصل الشايح وكيلاً للشعبة البرلمانية

انتخاب النواب ماضي الهاجري وسيف العازمي ود.خليل عبدالله أعضاء مكملين لعضوية اللجنة التنفيذية

المجلس يوافق على تقرير الأمانة العامة عن اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة

إحالة تقرير ديوان المحاسبة بشأن تجاوزات هيئة الزراعة إلى لجنة التحقيق في

إحالة تقرير ديوان المحاسبة بشأن تجاوزات هيئة الزراعة إلى لجنة التحقيق في

إحالة تقرير ديوان المحاسبة بشأن تجاوزات هيئة الزراعة إلى لجنة التحقيق في



فيصل الدويسان



د.عبد الرحمن الجبران



عبدالله العيوف



نقاش بين د.علي العمير وراكنا النصف



كامل العوضي ود.عبد الحميد دشتي وفيصل الكندري



أحمد القضيبي وطلال الجلال وسعدون حماد

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة العادية أمس الثلاثاء 13 يناير 2015 بعد أن كان قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين بدون إذن أو إخطار.

بند التصديق على المضابط
انتقل المجلس إلى بند التصديق على المضابط ونظراً في المضابط ذات الأرقام 1323، 1323، 1323 ج بتاريخ 16 و 17 و 18 ديسمبر 2014.

● صالح عاشور: هل بحق للرئاسة شطب كلام الأعضاء دون موافقة المجلس كرئيس للمجلس ويرى أن هذا المقطع يحق شطبه.
● مرزوق الغانم: كل عبارة بها مساس تشطب.

● صالح عاشور: تكلمت عن وزيرة الإعلام البحرينية ورجعت إلى المضبطة ولم أجد هذا الجزء، وبالرغم أنني لم أسمعها بأي عبارات أو مساس.
● مرزوق الغانم: إذا كان ليس به مساس فليعاد في المضبطة.

● د.علي العمير (وزير النفط): التوصيات عقب جلسة مناقشة أسعار النفط أضيف لها توصية بخط اليد تلغي مشاركة النجاج وهي تتعارض مع ما صدر وتتعارض مع ما ذهبت إليه لجنة الميزانيات وترجو شطبها.

● مرزوق الغانم: من حقه، هل هناك أي ملاحظات أخرى.
إذن يصدق على المضبطة.

بند الرسائل الواردة

● انتقل المجلس إلى مناقشة بند الأوراق والرسائل الواردة وجاءت كالتالي:
● تقرير من الأمانة العامة عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من 28 أكتوبر لسنة 2014، حتى 31 ديسمبر لسنة 2014، (عملاً بالمادة 46 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة). (موافقة عامة).

● رسالة من السيد العضو نبيل نوري الفضل يطلب فيها عرض الأمر على المجلس للبت في سؤاله الذي يرغب في توجيهه إلى السيد وزير الدولة لشؤون الإسكان، وذلك دون تعديل (عملاً بالمادة 122 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة).

(موافقة عامة على إعادة توجيه السؤال). ● رسالة واردة من رئيس لجنة حماية الأموال العامة يطلب فيها إحالة تقرير ديوان المحاسبة عن مدى التزام الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بتخصيص حظائر الأغنام والماشية، إلى لجنة التحقيق بشأن التجاوزات التي شابت عملية توزيع حيازات زراعية بمنطقة الوفرة للاختصاص (طبقاً لنص المادة 58 من اللائحة الداخلية). (موافقة عامة).

● رسالة واردة من نبيل الفضل يطلب فيها البت في تأخير لجنة التعليم بشأن اقتراحين بقانونين في شأن المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر.



ياسر أبل



روضان الروضان



كامل العوضي



د.عبدالله الطريجي

إمهال «التعليمية» أسبوعين لتقديم تقريرها بشأن «المرئي والمسموع»



سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك ود.علي العمير



الشيخ خالد الجراح ود.عبدالله الطريجي



الشيخ صباح الخالد وكامل العوضي وهند الصبيح والشيخ خالد الجراح وم.عبدالعزیز الإبراهيم وخليل الصالح

● د.علي العمير: كلمة ما سواها لم تات في الطلب الأصلي، هذا القرار والموافقة عليه سيعيد الأمور كما كانت وستقف مغلولي الأيدي. مرزوق الغانم: الجدل الموجود سيحسم في النقطة التي تليها.

المجلس يرفع الحصانة عن النائب الدويسان بأغلبية 25 عضواً

● وثلا الأمين العام طلبا بأن يشمل التحقيق كل ما يتعلق بتجاوزات هيئة الزراعة بكل تجاوزات زراعية أو حيوانية وكل مناحي اختصاصات الهيئة.

عاشور: الحكومة هي من تجبر المجلس على تشكيل لجان التحقيق

● د.علي العمير: هذا الطلب لم يدرج على جدول الأعمال وتطلب تأجيله لمدة أسبوعين.

الصالح: ضرورة إنشاء شركة ثانية للمواثني للحد من الاحتكار

● عدنان عبدالصمد: هذا الاقتراح منفصل عن ديوان المحاسبة فتقرير ديوان المحاسبة أصبح في عهدة لجنة التحقيق وهي تستفيد منه كما تريد، وأستغرب من وزير النفط عدم موافقته على توسيع صلاحيات اللجنة، وهذا يضع علامة استفهام على الوزير.

الزلزلة: ضرورة التحقيق مع من يتعمد تأخير إحالة الأسئلة إلى الحكومة

● د.علي العمير: نقترح إضافة التجاوزات الإدارية في الطلب.

عبدالصمد: هناك تنفيغ لنواب سابقين وحاليين في الحيازات الزراعية

● أحمد لاري: هناك ضغط على المجلس لإيقاف عمل لجان التحقيق ومصالح الناس لا توقفها.

● جمال العمر: أضمت صوتي للنائب أحمد لاري أنت لا تعطل مصالح العالم ولكن الموضوع أن مجال تقرير ديوان المحاسبة للجنة التحقيق، مصالح الناس خلفها تمشي.

● د.علي العمير: أريد فقط ان أحيط النواب علما بقرار المجلس، بأنه مع التقيد بقرار وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة، فهذا قرار مجلس الأمة.

● وافق المجلس على إعطاء لجنة شؤون التعليم أسبوعين لانتهاء من تقريرها بشأن الاقتراحين بقانونين المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر. (موافقة عامة)

بند الأسئلة

سؤال النائب د.عبدالرحمن الجبران لوزير المالية حول التحقيق مع شركة KGL وما حدث فيه.

● عبدالرحمن الجبران: هذا العقد مثال لكثير من العقود غير المحترمة بالنسبة للاستثمار وفيه كثير من المخالفات منها نقل الخبرات الى داخل مؤسسة المواثني، فما الخبرات التي تم نقلها، وهذا بين ان العائد 10% وهذه مخالفة، وتطوير الأداء، فماذا تم بشأن ذلك؟! عقود الاستثمار إذا ما تم احترامها من مؤسسات الدول لم تكن محترمة من المستثمر.

سؤال العضو عودة

التحقيق في كل ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة.

● عبدالله المعيوف: المجلس كان واضحا في قراره بشأن حيازات الوفرة وما سواها يعني اي تجاوزات اخرى. أرجو من وزير النفط ان يزودنا بقرار وقف التوسعات والتخصيص والتنازلات في الهيئة.

على المادة 76 تطلب تأجيله أسبوعين، وتكليف لجنة التحقيق ارتبط بوقف أعمال الهيئة لا تنازل لا تخصيص لا توسعة، وليس لدينا اي مانع ويجب ان يكون الأمر واضحا.

● عدنان عبدالصمد: مجرد موافقة المجلس على اقتراح د.عبدالله الطريجي ويشمل

في الوفرة، وعندما تقدم تقريرها فنمد يد التعاون في أي أسئلة برلمانية أو لجان تحقيق أخرى.

● مرزوق الغانم: هناك طلب بتوسيع صلاحيات ونطاق لجنة التحقيق، فهناك الرسالة الآن والطلب.

● د.علي العمير: بالنسبة للطلب لم نطلع عليه وبناء

بأن تتحول القاعة الى ساحة تراسق طائفي، وأي أمر يؤثر على شق وحدة الشعب الكويتي، لانه الممثل الحقيقي للأغلبية الساحقة لابناء الشعب الكويتي».

وقال: ان في بند الرسائل الواردة كانت هناك رسالة من النائب نبيل الفضل متعلقة بسؤاله البرلماني لوزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل وكان هناك اعتراض من مكتب المجلس عليه وتم تطبيق المادة 122 و 123 من اللائحة الداخلية بأن يرجع القرار للمجلس وتمت الموافقة على سؤال النائب الفضل وهذه تمثل قمة الديمقراطية.

وبعد ذلك كانت هناك انتخابات للشعبة البرلمانية حيث تمت تزكية فيصل الشايح وكيلاً للشعبة و.د.عودة الرويعي امينا للسر وصالح عاشور امينا للصندوق وماضي الهاجري وسيف العازمي ود. خليل عبدالله اعضاء بالشعبة.



د.محمد الحويطة



أحمد لاري



حمدان العازمي

توجيه السؤال للوزير المعني.

(موافقة عامة).

● د.علي العمير: الرسالة واضح منها إحالة تقرير ديوان المحاسبة الى لجنة التحقيق في التجاوزات في الحيازات، فأتمنى من اللجنة التقيد بما جاء من التكليف بالتحقيق في 5960 قسيمة

المادة 69 من اللائحة الداخلية للمجلس لتحويل الجلسة الى سرية وتم مناقشة طلب تحويلها الى سرية داخل الجلسة، وليس قبل ان تتحول الجلسة الى السرية.

وأوضح أنه تحدث احد النواب معارضا لطلب تحويل الجلسة الى سرية وآخر مؤيد ثم اعلن التصويت ان 33 مع السرية و17 معارضا و2 ممتنعين ثم تم التصويت على رفع الحصانة، وبأغلبية النواب تم رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي.

واكد ان ما نشر في وسائل التواصل الاجتماعي عن سراق المال العام وعن وجود تراسق بالجلسة السرية بين النواب هو عار من الصحة، والحوار كان راقيا وتقبل النواب قرارات المجلس براحبة صدر، مشيرا الى ان «هذا ما يتمنون لكن ما حدث اليوم اصابهم بمقتل، وفي هذا المجلس لن نسبح

المادة 69 من اللائحة الداخلية للمجلس لتحويل الجلسة الى سرية وتم مناقشة طلب تحويلها الى سرية داخل الجلسة، وليس قبل ان تتحول الجلسة الى السرية.

وأوضح أنه تحدث احد النواب معارضا لطلب تحويل الجلسة الى سرية وآخر مؤيد ثم اعلن التصويت ان 33 مع السرية و17 معارضا و2 ممتنعين ثم تم التصويت على رفع الحصانة، وبأغلبية النواب تم رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي.

واكد ان ما نشر في وسائل التواصل الاجتماعي عن سراق المال العام وعن وجود تراسق بالجلسة السرية بين النواب هو عار من الصحة، والحوار كان راقيا وتقبل النواب قرارات المجلس براحبة صدر، مشيرا الى ان «هذا ما يتمنون لكن ما حدث اليوم اصابهم بمقتل، وفي هذا المجلس لن نسبح

قال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم: ان جميع طلبات رفع الحصانة النيابية عن بعض اعضاء المجلس قد رفعت عنهم، مشيرا الى ان اعضاء المجلس «لا يتمرسون خلف الحصانة النيابية وهو مبعث فخر لهذا المجلس».

واضاف الرئيس الغانم في تصريح للصحافيين امس عقب انتهاء جلسة المجلس ان القرارات بشأن رفع الحصانة هي مبعث فخر لهذا المجلس وان القضاء هو الملاذ الآمن للجميع.

واشار الى موضوع رفع حصانة النائب عبدالحميد دشتي وقال «كان هناك البعض قبل هذه الجلسة يحاول ان يحول قاعة عبدالله السالم الى ساحة للتراسق الطائفي او اساءات الى دول شقيقة وصديقة وقد خاب مسعاهم بفضل حكمة وتعاون كل النواب».

وتابع قائلا: انه تم تقديم طلب من 10 نواب وفقا



جلال الجلال ودبدر العيسى



طلال الجلال ودبدر العيسى



النواب خلال الجلسة

مقدم السؤال، وبعد ذلك في 3/4 صدر كتاب عن الأمين العام للعرض عليه، وبعد ذلك يفترض أن يتم العرض عليك.

وأصدرت توجيهاتني بإجراء تحقيق في هذا الموضوع.

هل يوافق المجلس على إصرار نبيل الفضل على

للامانة العامة لإعادة النظر في قضية الأسئلة والإحالات في المشروعات بقوانين، وإذا كان هناك من يتعمد أن يتأخر في الأسئلة، فيجب التحقيق في الأمر.

وأوجه لرئيس الوزراء طلبا بتوجيه وزرائه بالرد على الأسئلة البرلمانية ويجب على سموه محاسبة الوزير المقصر في عدم الرد على الأسئلة، فعدم الرد مخالفة صريحة للأئحة الداخلية ووجهت أسئلة لوزير التجارة فيما يخص تجاوزات المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتجاوزات الموجودة في الخطوط الجوية الكويتية.

وأتمنى من رئيس الوزراء توجيه وزرائه بالإجابة عن الأسئلة البرلمانية.

● عدنان عبدالصمد: بالنسبة لرسالة الامانة العامة نشكر اللجنة العامة، لكن حتى اللجان الفرعية تتخذ فيها قرارات فلا بد أن تدرج قضية شركة المواثني فارجو من اللجنة المالية سرعة إقرار قانون تاسيس شركة ثانية للمواثني، واليوم الصحوم زادت في الكويت في أسعارها وهناك شركة مواثني تحتكر السوق ويفترض فتح السوق لشركة تكون المساهمة الحكومية فيها كبيرة.

قضية الحيازات وتجاوزاتها في هيئة الزراعة وما به من تجاوزات خطيرة في الحيازات الزراعية والحيوانية من خلال التنفيغ لنواب سابقين وحاليين، فهناك كلام خطير جدا إذا صح الكشف الذي أعطاني اياه أحد النواب، حيازات في سبيل التنفيغ والترضية. والتجاوزات في كل مكان في الوفرة والعبدلي، وهناك تنفيغ المقربين داخل هيئة الزراعة، ولجنة التحقيق في هذا الموضوع، واقتراح زيادة فترة التحقيق الى ما قبل 2006.

هناك في هيئة الزراعة أطراف تحاول أن تطمطم على الموضوع وهناك صراع قد يكون من الصالح العام، ومحاولة الطمطم على هذه التجاوزات شيء خطير ومن يحاول التستر على ذلك، فليتم إيقافه عن العمل حتى يتم التحقيق، فنأمل من الحكومة والمجلس أن يتخذوا إجراء في هذا الموضوع.

● د.عبدالله الطريجي: هناك مشكلة في حضور اللجان، وهذا التقرير موجود في اللجنة من 19/12/2009 وهو تقرير ديوان المحاسبة فلماذا لم يتم مناقشته لأن هناك نوابا لهم مصالح، وأتمنى أن النواب يهتموا بالتقرير.

● مرزوق الغانم: سؤال نبيل الفضل من 17 مارس تحول بمذكرة قانونية إلى رئيس المجلس تنضمه عبارات غير لائقة وليست له صلة بموضوع السؤال، وقمت بتحويل هذه المذكرة الى مكتب المجلس، والمكتب في 31 مارس ناقشناها، وقرر المكتب عرض ما جاء في المذكرة على السيد العضو

المعني.

(موافقة عامة).

● د.علي العمير: الرسالة واضح منها إحالة تقرير ديوان المحاسبة الى لجنة التحقيق في التجاوزات في الحيازات، فأتمنى من اللجنة التقيد بما جاء من التكليف بالتحقيق في 5960 قسيمة

المادة 69 من اللائحة الداخلية للمجلس لتحويل الجلسة الى سرية وتم مناقشة طلب تحويلها الى سرية داخل الجلسة، وليس قبل ان تتحول الجلسة الى السرية.

وأوضح أنه تحدث احد النواب معارضا لطلب تحويل الجلسة الى سرية وآخر مؤيد ثم اعلن التصويت ان 33 مع السرية و17 معارضا و2 ممتنعين ثم تم التصويت على رفع الحصانة، وبأغلبية النواب تم رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي.

واكد ان ما نشر في وسائل التواصل الاجتماعي عن سراق المال العام وعن وجود تراسق بالجلسة السرية بين النواب هو عار من الصحة، والحوار كان راقيا وتقبل النواب قرارات المجلس براحبة صدر، مشيرا الى ان «هذا ما يتمنون لكن ما حدث اليوم اصابهم بمقتل، وفي هذا المجلس لن نسبح



جلال الجلال ودبدر العيسى



طلال الجلال ودبدر العيسى



النواب خلال الجلسة



خلف ديمير



حمود الحمدان



الشيخ محمد العبدالله



د. خليل عبدالله

انتخاب الرويعي أميناً لسر الشعب البرلمانية وتزكية عاشور أميناً للصندوق



سمو رئيس الوزراء والشيخ خالد الجراح وسيف العازمي وعيسى الكندري



دعلي العمير



حمد سيف وفيفل الكندري في حديث مع سمو رئيس الحكومة

● طلب النائب العام رفع الحصانة عن النائب فيصل الدويسان في قضية جنح صحافة.
● د.عبد الحميد دشستي (المقرر): القضية رقم 194 جنح صحافة وبعد الاطلاع على الموضوع انتهت اللجنة إلى عدم الموافقة على رفع الحصانة عن النائب لتوافر الكيدية في الدعوى، لأن هذه الشركة سبق ان تكررت رفع دعاوها على النائب.

● فيصل الدويسان: على وزارة الداخلية مراجعة قضية محققي الداخلية وهو تصريح عام، ولم أذكر اسم الشركة، فعلى الوزارة التحقق، لأن الكيدية واضحة في هذا الموضوع وجلسات 4 ساعات عند المحقق، والمقصود بها بهدلة النائب، فوزارتنا العدل والداخلية تسهمان في بهدلة النواب في قضايا كيدية.
● وجرى التصويت نداء بالإسم على تقرير اللجنة القاضي بعدم الموافقة على رفع الحصانة عن النائب فيصل الدويسان وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة 13، عدم موافقة 25، امتناع 3، الحضور 41. إذن ترفع الحصانة عن النائب فيصل الدويسان العام.
● طلب النائب العام رفع الحصانة عن النائب د.عبد الحميد دشستي في قضية جنائيات أمن الدولة.
● وتلا الأمين العام طلبا بشأن عقد الجلسة سرية استنادا للمادة 169 حيث إن المناقشة العلنية قد يكون فيها أضرار للمصلحة العليا للبلاد.
● مرزوق الغانم: تخطى القاعة.

استؤنفت الجلسة علنية برئاسة رئيس المجلس مرزوق الغانم عند الساعة 12,30. وبين الغانم بناء على تقديم 10 نواب لعقد جلسته السرية وتحدث معارض ومؤيد وقد تم التصويت وأتت النتيجة موافقة 33 وعدم موافقة (15) وامتناع 1.

وقد كان تقرير اللجنة التشريعية بعدم الموافقة على رفع الحصانة وكان نتيجة تصويت المجلس على اللجنة موافقة 15 و 33 عدم موافقة و 1 امتناع.
عدم الموافقة على تقرير اللجنة وبناء عليه تم رفع الحصانة عن النائب عبد الحميد دشستي ومن ثم بيلسج وزير العدل بقرار المجلس.
ثم انتقل المجلس الي تقرير اللجنة التشريعية بشأن رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل بقضية جنح صحافة.
● ركان النصف: بناء على ما تقدم عدم الموافقة من قبل اللجنة على رفع الحصانة.
● مرزوق الغانم: سنبدأ بالتصويت نداء بالإسم الموافق على التقرير يعني الموافقة على رفع الحصانة وغير الموافق على التقرير موافق على رفع الحصانة الحضور 37، موافقة 10،

الإحالات الواردة في البند الخامس ووافق المجلس عليها جميعها.
● عدنان عبدالصمد: لجنة التحقيق في تجاوزات الوفرة وتوسيع صلاحياتها ليس لها داع، لأن قرار المجلس ينص على أن يكون التحقيق في الوفرة وأي تجاوزات أخرى.

● انتقل المجلس الي بند التربية الوطنية تم تعديلها وإدخال الدستور، لكن المادة التعليمية شيء وممارسة طابور الصباح شيء آخر. فجامعة الكويت تشكو من ضعف طلابنا في اللغة العربية والإنجليزية، وأنت تتالسب بتدريس اللغة الفرنسية؟
● انتقل المجلس الي بند

سيؤول الى فئة محددة التحكم بالأسعار، وسوف يغيب دور اتحاد التعاون الذي اثنى عليه جميع العاملين في مجال التعاون في العالم العربي والإسلامي، حيث قدم جودة في السلع وبأقل الأسعار.
وفي الختام دعا النائب الجيران وزارة الشؤون لتفعيل القانون وتوقيع العقوبات على المخالفين من سراق اموال المساهمين والمتلاعبين والمتكسبين من أعضاء مجالس الادارة في الجمعيات التعاونية، وخاصة ان لدى وزارة الشؤون تقارير معتمدة تفيد اذاعة بعض أعضاء الجمعيات التعاونية ولكن تم حفظ هذه الملفات لمحسوبة وتساويات سياسية؟

ولا مكان لهم في التعليم، لأن أكبر تأثير هو تأثير الفكر على الشباب.
● وزير التربية والتعليم بدر العيسى: لم نلغ مادة التربية الوطنية ولكن وزعنا مواضيعها على مقررات أخرى، ونحرص على ممارسة التربية الوطنية من طابور الصباح حتى انتهاء اليوم الدراسي.
● صالح عاشور: مادة

من الإعلام والتعليم. ولا بد للحكومة ألا تسمح بمثل هذا الظهور، كما عليها أن تنشر ثقافة اللاعنف وأن تظهر في الإعلام الرسمي لدولة الكويت وهي موقعة على اتفاقيات دولية لمحاربة الإرهابيين وملاحقتهم. وسؤالي كان بصورة عامة لأن هناك خطرا يدهمنا، وعلينا أن نحسن مجتمعنا وأبنائنا، وهذا التحسين يأتي

نتيجة هذا الفكر الإرهابي، وهو يقول «احجزوا لي 10 كي أنجهم وأتلاذ بقتلهم» وكلنا قد نكون ضحايا، ولا يجوز أن نظهر في الإعلام الرسمي لدولة الكويت وهي موقعة على اتفاقيات دولية لمحاربة الإرهابيين وملاحقتهم. وسؤالي كان بصورة عامة لأن هناك خطرا يدهمنا، وعلينا أن نحسن مجتمعنا وأبنائنا، وهذا التحسين يأتي

قال النائب د.عبدالرحمن الجيران ان هناك الكثير من المعوقات والمسائل التي تحول دون خصخصة الجمعيات التعاونية ومنها ما يلي: قانونيا غير ممكن من قبل وزارة الشؤون لأنها مملوكة للمساهمين، فهم اصحاب القرار من خلال الجمعية العمومية. نص الدستور على ان تقوم الدولة برعاية التعاون، والجمعيات تشكل من اشكال التعاون. الجمعيات التعاونية ناجحة، فلماذا نخصص شيئا للجمعيات التعاونية دور رائد اجتماعيا، حيث تخصص من ميزانياتها 10٪ للعمل الاجتماعي داخل المناطق، وفي حالة القطاع الخاص مع نفوذهم لدى الحكومة من الصعب جدا الاستمرار فيها تماما كالحال اليوم، حيث يحقق القطاع الخاص ارباحا خيالية دون ادنى مقابل للمجتمع!

تميزت السنوات السابقة بفساد القطاع الغذائي في القطاع الخاص (اللحوم الفاسدة والأغذية منتهية الصلاحية)، فكيف في حالة استحوادهم على الجمعيات، فلا يمكن وقف فسادهم مع غياب الرقابة الحكومية المتمثلة في البلدية ووزارة التجارة وحماية المستهلك وضعفها.
للجمعيات التعاونية دور رائد اجتماعيا، حيث تخصص من ميزانياتها 10٪ للعمل الاجتماعي داخل المناطق، وفي حالة القطاع الخاص مع نفوذهم لدى الحكومة من الصعب جدا الاستمرار فيها تماما كالحال اليوم، حيث يحقق القطاع الخاص ارباحا خيالية دون ادنى مقابل للمجتمع!

علي العمير: طالب بالتقيد بما جاء في طلب تشكيل لجنة التحقيق

عبدالمحسن المدعج: ورد في سؤال الأخ الرويعي الدعم الشامل وفيما يتعلق بالمواد الغذائية والإنشائية نحن ندعمها وإن كان هناك اي استفسار حول الإجابة فليس لدي اعتراض وإنما ترحيب ومستعد امشي معك خطوة خطوة وأرجو توجيه عودة الرويعي: مقل هذه الاجوبة لا تشجعنا على سؤال آخر وأتمنى ترجمة فعلية للموضوع لتعرف ما يحصل بالبلد.
عبدالمحسن المدعج: المحروقات ليست من اختصاصنا اما المواد الغذائية فتاتي من لجنة الدعم ونحن معنيون بالدعم الغذائي والإنشائية.
● علي العمير: نحن قلنا ان هناك توصيتين، توصية من لجنة حماية المال العام برفع الدعم عن الديزل ونحن لا نقصد جمع النواب.
● صالح عاشور: كلام الوزير خطير جدا وكأنه يوجه بان مجلس الأمة هو سبب رفع الدعم عن الديزل واليوم الحكومة لا تأخذ بالكثير من توصيات المجلس.
● عبدالله الطريجي: نتمنى من وزير النفط يحدد تاريخ الكتاب.
سؤال العضو عبدالله معيوف لوزير الإسكان.
● عبدالله معيوف: معالي وزير الإسكان يمشي بخطوات واثقة لحل قضية الإسكان واليوم الحديث يرتبط بنجات وعوائد تنتظر دورها وأنا بانتظار اللائحة التنفيذية ومضى 8 شهور على صدور القانون.
● صالح عاشور: سؤال لوزير الإعلام حول ظهور شافي العجمي في قناة تلفزيون الكويت وهذا سؤال يجربنا الى موضوع يعانسي منه العالم أجمع ليس فقط العالم العربي بل الغربي من الإرهاب الذي ليس له جنسية أو دين، وهو ثقافة الإرهاب ووجود بيئة تحتضن هذا الإرهاب ووجود مجال لمن يتبنى الفكر الإرهابي ليظهر على شاشات التلفزيون الرسمي كمؤيد لهذا الإرهاب، فهناك مسؤولية حكومية وطنية وعالمية لتقف أمام الإرهاب وليس بالشعارات، بل يبدأ من الفكر والتعليم والثقافة وليس بالقوة، والذي يتبنى القضايا الإرهابية لا يمكن أن تمكنه من الدخول في الجانب التعليمي أو الإعلامي ليبيث هذا الفكر وكأنه إقرار من الدولة بذلك الفكر، وهو يتبنى ما يحدث في سورية والعراق والدم والقتل والنزح

الجيران: خصخصة الجمعيات التعاونية مخالفة للدستور والقانون

محمد طنا

دبدر العيسى ومبارك الحريص

عسكر العنزي وسعود الطريجي وبعض النواب يجتمعون برئيس الحكومة

عيسى الكندري ومحمد البراك

عبدالله الكندري في حديث مع سمو رئيس الحكومة

عيسى الكندري ومحمد البراك

عبدالله الكندري في حديث مع سمو رئيس الحكومة

عيسى الكندري ومحمد البراك

عبدالله الكندري في حديث مع سمو رئيس الحكومة

عبدالله الكندري في حديث مع سمو رئيس الحكومة

عيسى الكندري ومحمد البراك

عبدالله الكندري في حديث مع سمو رئيس الحكومة

عيسى الكندري ومحمد البراك

عبدالله الكندري في حديث مع سمو رئيس الحكومة

عبدالله الكندري في حديث مع سمو رئيس الحكومة

عيسى الكندري ومحمد البراك

عبدالله الكندري في حديث مع سمو رئيس الحكومة

عيسى الكندري ومحمد البراك

عبدالله الكندري في حديث مع سمو رئيس الحكومة

عبدالله الكندري في حديث مع سمو رئيس الحكومة

عيسى الكندري ومحمد البراك

عبدالله الكندري في حديث مع سمو رئيس الحكومة

عيسى الكندري ومحمد البراك

عبدالله الكندري في حديث مع سمو رئيس الحكومة



د.علي العبيدي



خليل الصالح



نبيل الفضل



عسكر العنزري

تكليف «الأولويات» تحديد موعد النظر في تقارير لجان التحقيق بالجلسة المقبلة



د.عبدالحسن المدعج وفارس العتيبي



الشيخ صباح الخالد وم.عبدالعزیز الإبراهيم



د.عودة الرويعي



صالح عاشور

الرويعي وحصل النائب عودة الرويعي على 37 صوتا، ونجح في منصب أمانة السر، وحصل النائب جمال العمر على 18 صوتا، وانتقل المجلس لانتخاب منصب أمين سر الشعبة البرلمانية وعبدالله الطريجي وعبدالله التميمي وخليص عبدالله العازمي، وفاز بعضوية الشعبة البرلمانية كل من: 1 - ماضي الهاجري 30 صوتا. 2 - سيف العازمي 25 صوتا. 3 - خليل عبدالله 22 صوتا. 4 - ركان النصف 22 صوتا.

المدعج: «التجارة» تدعم المواد الغذائية والإنشائية فقط.. والمحروقات ليست من اختصاصنا

وتمت تزكية النائب فيصل الشايح وكيلًا للشعبة البرلمانية وترشح لأمين السر كل من جمال العمر وعودة الشعبة البرلمانية، وافتتح رئيس المجلس الخانم الجمعية العمومية للشعبة البرلمانية «الجلسة السنوية

شكرا موافقة المجلس على تقرير اللجنة الذي سيرفع إلى سمو الأمير، حفظه الله. وانتقل المجلس لانتخابات ويرفع التقرير إلى سمو الأمير. د.عبدالله الطريجي رئيس لجنة الخطاب الأميري.

والتقى المجلس للتصويت على تقرير لجنة الخطاب دون نقاش. ● مرزوق الخانم: موافقة، وانتقل المجلس للتصويت على تقرير اللجنة التشريعية بشأن رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل على قضية أخرى وهي جنح كيفان.

وانتقل المجلس لانتخاب 3 أعضاء مكملين للشعبة البرلمانية وترشح كل من ركان النصف وحمود الحمدان وعبدالله الطريجي وعبدالله التميمي وخليص عبدالله العازمي، وفاز بعضوية الشعبة البرلمانية كل من: 1 - ماضي الهاجري 30 صوتا. 2 - سيف العازمي 25 صوتا. 3 - خليل عبدالله 22 صوتا. 4 - ركان النصف 22 صوتا.

العيسى: لم نلغ مادة التربية الوطنية بل وزعنا مواضعها على المقررات الأخرى



حديث بين م.عبدالعزیز الإبراهيم ود.علي العبيدي ويبدو حمد سيف



د.عبدالحمد دشتي



نقاش بين د.عبدالحمد دشتي وجمال العمر



عبدالله التميمي

الدويسان: الكيدية واضحة في رفع الحصانة عني والمقصود هو «بهذلة النائب»

دشتي: ما حصل نقطة تحول سيئة في سجل حقوق الإنسان في الكويت وكنت أتوقع رفع الحصانة عني بعد صدور العديد من التصريحات

استفسر عن متابعة مؤشرات البورصة الجبري يسأل عن استعدادات «الكهرباء» تجاه إقامة وبناء محطات ومولدات جديدة

وجه النائب محمد الجبري سؤالين الأول منهما إلى وزير الكهرباء والماء م.عبدالعزیز الإبراهيم سأل عن استعدادات وزارة الكهرباء والماء تجاه إقامة وبناء محطات ومولدات جديدة وحديثه للكهرباء؟ علما أنه من المتوقع أن تقوم وزارة الإسكان ببناء مدن جديدة وتسليمها مستقبلا؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، يرجى إفادتي عن نوعية وجودة المحطات والمحولات وعددها والمواقع المقترحة لها؟ وعن أسباب انفجار أو تعطل بعض المحولات في الأونة الأخيرة في مناطق متفرقة من البلاد؟ وهل هناك إدارة أو جهة مسؤولة داخل الوزارة عن متابعة ومعالجة مثل هذه الحالات؟ وما التحولات التي تتخذها الوزارة للحيلولة دون استيراد معدات ومحولات مستوفية للمواصفات الفنية العالمية؟ كما وجه سؤاله الثاني إلى وزير المالية أنس الصالح قال في مقدمة سؤاله: إنه مع تراجع أسعار النفط الكويتي لعدلات مقلقة وللتحولات مستقبلا مثل هذه التطورات المؤثرة على الاقتصاد والتنمية ورفاهية المواطن الكويتي، فهل هناك جهة أو هيئة أو إدارة في وزارة المالية مسؤولة عن متابعة ومراجعة أداء المؤشرات التحليلية لسوق الكويت للأوراق المالية من خلال خبراء واستشاريين متخصصين في المجال المذكور للتنبؤ والتخطيط والتحليل ووضع الخطط واقتراح المعالجات حتى لا تتفاجأ البلاد بمثل ما حدث؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فما هذه الجهة وما مهامها؟

سجل حقوق الإنسان في الكويت. وتابع دشتي تساؤله: الكل يرى صور صدام حسين في مملكة البحرين و«الهوسات»، فأين شكوى حكومة الكويت عن إيقاف هؤلاء عند دهمم والذين يسبون لشعب وحكام الكويت وشهدائها؟ لافتا إلى أنه اليوم جلسة رفع الحصانة ورفعها وعجز بالحرية وورثها أبا عن جد «ولن تكون إلا أحرارا في ديننا وأنا من مدرسة هيئات منا النلة». وتابع: هذا التهريب الذي يمارسه اعلمه ومن حرك حكومة البحرين اعرف من راقبوا النيابة العامة وراقبوا الشكوى التي سأقدم بها ضد الفاسدين في هذا المجتمع والمتنفذين، وهذه حقيقة القضية نظرة موضوعية، ولم ينظروا إلى أن هذا الباب، داعيا المولى عز وجل أن يرحم الشعب البحريني وأن يفرج عن القادة والرموز المعتقلين وأن يهدي النظام للتصالح مع شعبه.

وأضاف دشتي: كما احبب سماحة الشيخ علي سلمان رجل الإنسانية والحكمة والسماح حيث كنا مكبلين ونعيش في صراع لا يام لا نستطيع أن نقول كلمة حق في الكويت عن هذا الرمز والشعب الشقيق البحريني الاصيل. وأكد دشتي: ما زلت ادافع عن المجلس رئيسا واعضاء، لكن اليوم (امس) وفي اول اختبار رأينا الاضطرابات القبلية والطائفية، ولم يستطع العديد من النواب التجرد من ذواتهم والنظر إلى القضية نظرة موضوعية، ولم ينظروا إلى أن الجريمة المنسوبة لي لم تكن على أرض الكويت اصلا، مبينا ان المصيبة هي ان بعض النواب يتبعون الشارع، بينما المفترض ان يقدروا هم الشارع وليس العكس. ولفت إلى طلب محامي «داعش» الاستعانة بمضابط مجلس الامة للتأكد من ان النواب هم من حرضوا المجاهدين على الالتحاق بالقتال في سورية، وهذا لأن ما نقوله نحن كنواب ينعكس على الشارع، وهذه التبرعات التي نهبته، وكل ما قلته في السابق يتحقق الآن، واميركا التي طوعتكم للقتال ضمن المشروع الصهيوني ها هي تقول الآن ان على الجميع ان يجلسوا مع بشار الأسد رئيسا ويتفاوضوا معه. وأضاف: هناك الكثير من المواقف التي اتخذها قد لا تعجب

استغرب النائب عبدالحمد دشتي من ان تأخذ حكومة الكويت بالشكوى المقدمة من حكومة البحرين بحقه في ممارسة عمله في مجال حقوق الإنسان وبيصفته رئيس المجلس الدولي الداعي للمحاكمة العادلة وحقوق الإنسان عن الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب البحريني الشقيق، وما اثاره في شأنها في جنيف ولاهاي، مؤكدا في الوقت ذاته انه ما تم من قبل الحكومة الكويتية سيكون نقطة سوداء في سجلها بشأن حقوق الانسان. وقال دشتي، في مؤتمر صحافي عقده امس عقب رفع الجلسة السرية ورفع المجلس الحصانة عنه في الدعوى المرفوعة من قبل الحكومة الكويتية فيما يعرف بقضية الاساءة لمملكة البحرين الشقيقة: ان اليوم كان يوما فاصلا في هذه القضية، وكانت هناك زيارات من الاشقاء في البحرين، وهذه القضية يقال فيها ان النائب عبدالحمد دشتي اساء فيها للبحرين. وكشف دشتي انه في عام 2012 هناك تقرير دوري شامل لمناقشة حقوق الانسان في البحرين تمت مناقشته في جنيف، وسيكون هناك تقرير دوري شامل لمناقشة حقوق الانسان في الكويت الشهر الحالي، وكل العالم سيرفع ما حدث، مشيرا إلى ان المجتمع الدولي سيتساءل كيف ترفع الحصانة عن ممارس دولي لحقوق الانسان وهو يمارس عمله في جنيف ورئيس لجنة حقوق انسان برلمانية ونائب محصن «الله يعين ربنا وان شاء الله يكون عندهم الجواب». وأشار دشتي إلى انه حضر للتحقيق في هذه القضية في امن الدولة وقدم خلالها كل ما لديه، علاوة عما سبق، وتم الافراج عنه بكفالة تقدر بـ 1000 دينار ليقدم للمحاكمة طليقا، مشيرا الى ان هناك منظمات ومحامين دوليين سيحضرون جلسات محاكمته وستتابع من الاعلام العالمي وكل تحرك سيحدث سيكون تحت بصير وبصيرة المنظمات الدولية. وأكد دشتي انه لم يكن يتمنى ان يشهد الاضطلاف الذي شاهده لأن حكومة البحرين تقدم شكوى في الكويت في عام 2014 على ما قلته في عام 2011، ولماذا لم تذهب لجهة الاختصاص المكاني في جنيف ولاهاي وتقاضيني هناك؟ ولماذا الحكومة الكويت تجاهلهم اصلا في قبول الشكوى وتقديمها كصحيفة اتهام؟ مشيرا إلى ان هذه الخطوة نقطة سيئة في